https://doi.org/10.61353/ma.0260343

التحديات والآليات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق ما بعد العام 2003

Social Challenges and Mechanisms for Rebuilding the State in Iraq after 2003

الباحث: محمد حسوبي صالح
معهد العلمين للدراسات العليا
Mohammedhasopy@gmail.com

ا.د. ناظم نواف إبراهيم
كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية
dr.nadhim967@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2025/5/29 تاريخ ارجاع البحث 2025/6/12 تار يخ قبول البحث 2025/6/21

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل أهم التحديات والآليات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق ما بعد العام 2003، والمتمثلة بضعف دور الطبقة الوسطى، والبطالة، والفقر، وضعف قيم المواطنة. فضلاً عن أهم الآليات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق ما بعد العام 2003، والمتمثلة بتفعيل دور الطبقة الوسطى، والقضاء على الفقر، ومعالجة ظاهرة البطالة.
ينطلق البحث من فرضية مفادها أن عملية بناء الدولة في العراق ما بعد العام 2003 واجهت مجموعة من التحديات الاجتماعية، لذا لا بد من تجاوز هذه التحديات بآليات اجتماعية من الجنس نفسه. وقد قُسم البحث إلى مبحثين: تناول المبحث الأول التحديات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق ما بعد العام 2003، متناولاً أهم تلك التحديات. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أهم الآليات الاجتماعية لتجاوز تلك التحديات. وقد توصل البحث إلى أن الحالة العراقية حالة استثنائية بين المجتمعات المتنوعة، ذلك أن الكثير من المجتمعات المتنوعة ذات اندماج وتجانس عالٍ كما في العديد من دول العالم، إلا أن الدولة العراقية منذ تأسيسها تعاني العديد من الأزمات، منها ضعف دور الطبقة الوسطى، وانتشار الفقر، واستفحال البطالة، مما شكل ولا يزال يشكل سبباً ومعوقاً لبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، إذ بالرغم من السياسات التي وضعتها الأنظمة السياسية والحكومات التي حكمت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921 إلى الوقت الحالي، إلا أنها اصطدمت بعدة تحديات منها الاجتماعية، مما يتطلب وضع العديد من الآليات الاجتماعية لمعالجة التحديات أعلاه. ويختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات، منها العمل على إلغاء ثقافة الخضوع، وتحجيم الثقافة الأبوية، وذلك من خلال نشر ثقافة المشاركة السياسية، وتفعيل ثقافة حب الوطن، على حساب جميع الولاءات الفرعية وليس العكس.
الكلمات المفتاحية: المجتمع، الطبقة الوسطى، الفقر، البطالة.

This research undertakes a thorough study and analysis of the most significant social challenges and mechanisms associated with the reconstruction of the state in post-2003 Iraq. These challenges include the weakened role of the middle class, widespread unemployment, poverty, and diminished civic values. In parallel, the study explores the key social mechanisms essential for rebuilding the state, such as reactivating the role of the middle class, eradicating poverty, and addressing the unemployment crisis. The research is grounded in the central hypothesis that the post-2003 Iraqi state-building process has faced a series of social challenges, which must be confronted through social mechanisms of a corresponding nature. The study is organized into two main sections:
The first section addresses the primary social challenges impeding state reconstruction in Iraq after 2003. The second section explores the most important social mechanisms necessary to overcome these obstacles. The findings of the study reveal that the Iraqi case represents an exception among diverse societies. While many multi-ethnic and multi-cultural societies around the world exhibit high levels of integration and social cohesion, Iraq has been characterized by persistent crises since its founding—including a marginalized middle class, rampant poverty, and escalating unemployment. These issues have long served as major impediments to establishing a modern civil state. Despite numerous political strategies and policies implemented by successive regimes since Iraq's establishment in 1921, the country continues to face significant social challenges. The study concludes with several findings and recommendations, including the need to abolish the culture of submission and reduce patriarchal cultural norms. This can be achieved by promoting a culture of participatory politics and fostering national loyalty over subsidiary affiliations.
Keywords: society, middle class, poverty, unemployment.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

المقدمة

مثّل القرن العشرون البادرة والانطلاقة الأولى لتأسيس الدولة العراقية الحديثة (دولة مدنية)، وقد واجهت هذه الدولة العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي شكّلت ولا تزال تشكل عائقاً في سبيل نجاح الدولة المدنية، لأن عملية بناء الدولة هي عملية تراكمية يتداخل فيها المادي والمعنوي والسياسي والقانوني والداخلي والخارجي أو المحلي والدولي، مما يقتضي إيجاد توازن بين كل ما سلف ذكره، وهذا غائب في الحالة العراقية. فعلى الرغم من التأسيس والتنضيد لهذه الدولة (المدنية) نظرياً في الدساتير (السبعة) التي شهدها العراق منذ قيام أول حكومة فيه، إلا أنه لم يُكتب لها النجاح عملياً، بسبب عدم وجود اقتصاد قوي (مستقر ومتوازن)، والطبيعة العشائرية والقبلية الرجعية، وضعف أو غياب دور الطبقة الوسطى، واستفحال الفقر والبطالة، وضعف الوعي السياسي والهوية الوطنية. وعليه فإن هذا البحث يلقي الضوء على عملية بناء الدولة المدنية في العراق بعد العام 2003 مسلطاً الضوء على أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه عملية بناء الدولة المدنية في العراق بعد العام 2003، فضلاً عن أهم الآليات الاجتماعية التي يمكن من خلالها بناء الدولة المدنية المنشودة.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أن موضوع بناء دولة مدنية في العراق شكل نقطة مهمة في التاريخ السياسي العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية إلى اليوم، كما تنبع أهمية الموضوع من أنه شكّل معضلة كبرى كانت السبب الرئيس في التدهور على مختلف المستويات، وتأتي الأهمية العلمية أيضاً من اكتساب كثير من المعلومات التي تتعلق بعلم الاجتماع السياسي.

ثانياً: أهداف البحث

الهدف من الدراسة هو التعرف على أبرز التحديات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003، وأهم الآليات الاجتماعية التي يمكن من خلالها معالجة تلك التحديات.

ثالثاً: إشكالية البحث

تتجسد مشكلة الدراسة في أن هنالك مشكلة قديمة يمتاز بها المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية إلى يومنا هذا، وهي طبيعته الديموغرافية المتنافرة، فضلاً عن استشراء القبلية والرجعية التي شكلت بطبيعة الحال تحدياً اجتماعياً كبيراً لبناء الدولة العراقية بعد العام 2003. من هذا المنطلق نطرح مجموعة من التساؤلات:

ما التحديات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003؟

ما الآليات الاجتماعية التي يمكن من خلالها إعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003؟

رابعاً: فرضية البحث

بُنيت الدراسة على فرضية مفادها أن عملية بناء الدولة في العراق بعد العام 2003 واجهت العديد من التحديات ومنها الاجتماعية، لذا لا بد من وضع العديد من الآليات الاجتماعية لمعالجة التحديات أعلاه وإعادة بناء الدولة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

خامساً: منهجية البحث

لغرض التحقق من الفرضية أعلاه، اعتمدت الدراسة على منهجين لدراسة التحديات والآليات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003 بكل ابعادها، وهما منهج التحليل النظمي والمنهج المقارن.

سادساً: هيكلية البحث

يتناول هذا البحث مسألة إعادة بناء الدولة العراقية بعد العام 2003، من خلال مقاربة تحليلية تركز على البُعد الاجتماعي بوصفه محوراً أساسياً في نجاح أو تعثر هذه العملية. وفي هذا السياق، يقسم البحث إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يُعنى بتشخيص التحديات الاجتماعية التي واجهت إعادة بناء الدولة، والقسم الثاني يستعرض الآليات الاجتماعية المقترحة لمعالجة تلك التحديات وتجاوزها.

ففي القسم الأول، يُسلّط الضوء على أبرز الإشكاليات التي عطّلت عملية إعادة البناء، وفي مقدمتها تراجع دور الطبقة الوسطى، واتساع رقعة الفقر والبطالة، إلى جانب ضعف شعور المواطنة وغياب الثقافة السياسية لدى قطاعات واسعة من المجتمع. هذه التحديات مجتمعة ساهمت في إضعاف القاعدة الاجتماعية التي تُعدّ ضرورية لبناء دولة مستقرة ومتماسكة.

أما في القسم الثاني، فينصرف البحث إلى تحليل الآليات الاجتماعية الممكن توظيفها للنهوض بعملية إعادة البناء. ومن أبرزها تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية والحوار الديمقراطي، وتطوير المنظومة التربوية والثقافية بما يعزز الانتماء الوطني والوعي السياسي. كما يناقش البحث أهمية النهوض بالإعلام باعتباره أداة للتثقيف السياسي وبناء السردية الوطنية الجامعة. يهدف هذا التدرج المنهجي إلى تقديم رؤية متكاملة، لا تكتفي بتوصيف المشكلة، بل تقترح أيضاً أُطراً عملية تسهم في بلورة مشروع وطني لإعادة بناء الدولة على أسس اجتماعية راسخة.

المبحث الأول

التحديات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003

واجهت دولة العراق المعاصرة بعد الاحتلال الأميركي لها العديد من التحديات الاجتماعية، التي لا يمكن بناء الدولة العراقية المدنية المنشودة إلا بتجاوزها، ووضع حلول جذرية لها، وهذه التحديات تمثلت بانعدام أو ضعف دور الطبقة الوسطى التي تمثل (المعلمين، والأساتذة الجامعيين، والأطباء، والمهندسين... إلخ) والتي تُعد حجر أساس وركيزة أساسية في بناء أيّ دولة، وكذلك ازدياد نسبة الفقر والفقراء، ويعود ذلك لسوء التخطيط وعدم وضع سياسة عامة ناجعة لحل مشكلة الفقر منذ تأسيس دولة العراق الحديثة، وكذلك البطالة التي تُعد أساساً لكل المشكلات الاجتماعية والأمنية وحتى السياسية، وبشكل خاص في المحافظات الجنوبية من البلاد، وكذلك ضعف قيم المواطنة، وغياب الثقافة السياسية الشاملة.

المطلب الأول: ضعف دور الطبقة الوسطى، والفقر، والبطالة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم التحديات الاجتماعية الرئيسة التي واجهت وتواجه عملية بناء أو إعادة بناء الدولة العراقية الحديثة، والمتمثلة بضعف دور الطبقة الوسطى، والبطالة، والفقر.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أولاً: ضعف دور الطبقة الوسطى: الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تقع وسط الهرم الاجتماعي، بين الطبقة الدنيا والطبقة العليا (الحيدري، 2022، الصفحات 19-20).

وتتكون الطبقة الوسطى من مجموعتين أساسيتين حددهما (مورو برجر): المجموعة الأولى تضم: (التجار، أصحاب المصانع الصغيرة الذين يعملون لحسابهم، أي الذين لا يؤهلهم دخلهم المادي بشكل عام بأن ينضموا إلى الحياة السياسية). أما المجموعة الثانية فتضم (الأطباء، المحامين، المهندسين، المعلمين، الفنانين، الأدباء، الكتاب، وكذلك المنشغلين في البحث العلمي) (الكتوت، 2021، الصفحات 22-23).

تشكّلت الطبقة الوسطى في العراق مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (1921)، وارتبط تطورها بتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الحيدري، د.ت.).

ومنذ ظهورها الأول وإلى اليوم، عملت هذه الطبقة على تجديد نفسها ممهدةً لظهور طبقات اجتماعية أخرى تتناسب وطبيعة المجتمع العراقي متعدد القوميات والديانات والأعراف والتقاليد، فمن الطبقة الوسطى ظهرت الشرائح السياسية والتجارية والعسكرية، وقد تأثرت هذه الطبقة صعوداً وهبوطاً بالظروف والوقائع السياسية، إذ تأثرت عند ولادتها بالسياسة البريطانية باعتبار بريطانيا دولة احتلال وقتها، ولم يكن هناك توجه جدي من قبل البريطانيين أو الملك فيصل لإنشاء طبقة وسطى، إلا أن هنالك ثلاثة عوامل أساسية فرضت ظهور الطبقة الوسطى، وهي:

العامل الأول: إن التشكيل الطبقي الذي أطلقه الملك فيصل الأول اهتم بالطبقة العليا فقط، وكان منطقياً أن يؤدي إلى نمو تدريجي لطبقات أخرى كالطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وذلك على أساس محدودية رأس المال الاجتماعي والاقتصادي.

العامل الثاني: استكمل المجتمع العراقي بنيته الطبقية منذ عهد الملك فيصل الأول، وإذا كان الملك فيصل قد أسس الطبقة العليا، فإن الطبقة الوسطى تشكلت بشكل تلقائي بسبب حركة المجتمع التلقائية، وقد تطور وعي هذه الطبقة بسبب صدام القوى المستعمرة والمشاعر الوطنية، مما جعلها تؤدي دوراً فعالاً إلى حدٍّ ما في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعد تشكل الطبقة الوسطى سعت لتعزيز وجودها، وقادت عمليات التحديث في المجتمع العراقي من خلال المركزية في الحكم والتنوع الوظيفي واتساع التعليم وتطور المواصلات وتعميم الثقافة ووسائل الإعلام، وقد اتسعت الطبقة الوسطى عددياً، بسبب التحديثات التي ذكرناها والتي زادت من ارتفاع وصعود الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، مما جعل الطبقة الوسطى تتطلع للدور السياسي، إلا أن السلطات الملكية قمعت هذه الطموحات (حسن، 2015، الصفحات 158-160).

وقد أدت الطبقة الوسطى دوراً محورياً في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد ثورة 1958. وعليه يمكن تناول مسارات الطبقة الوسطى وفقاً لمراحل الحكم في العراق من ثورة 14 يوليو 1958 وحتى مرحلة ما بعد الاحتلال:

مرحلة (1958-1968): تأسست الطبقة الوسطى في العراق بشكل ملحوظ بعد ثورة 1958، التي أزاحت النظام الملكي. كانت الثورة نتيجة للإحباطات الاجتماعية والاقتصادية، ونتج عنها تغيير جذري في بنية المجتمع. عززت الحكومة الجديدة التي قادها عبد الكريم قاسم التعليم والتوظيف، مما أسهم في نمو الطبقة الوسطى، إذ تم تأسيس الجامعات والمعاهد التقنية، وزيادة فرص العمل في القطاعين العام والخاص. بدأت هذه الطبقة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تتشكل من خلال مجموعة متنوعة من المهن، مثل المعلمين، والموظفين الحكوميين، والأطباء، والمهندسين. ومع ذلك، كانت هذه الفترة مملوءة بالتحديات، فقد أدت التوترات السياسية والصراعات الداخلية إلى تقلبات في الوضع الاقتصادي.

مرحلة (1968-1980): استولى حزب البعث على السلطة في العام 1968، ما أدى إلى تحول كبير في سياسات الحكومة. منها تأميم واسع النطاق، لا سيما في قطاع النفط، مما أدى إلى زيادة إيرادات الدولة. وعليه استفادت الطبقة الوسطى من هذه العائدات من خلال تحسينات في الرواتب والخدمات العامة. مع ذلك، شهدت هذه الفترة أيضاً تصاعد القمع السياسي وغياب الحريات العامة. وقد حاولت الحكومة وقتها استغلال الطبقة الوسطى لصالح مشروعها الوطني، مما أدى إلى تضارب المصالح بين الحكومة والمجتمع المدني. كانت الطبقة الوسطى في ذلك الوقت تعاني ضغوطاً اجتماعيةً وسياسيةً، لكنها كانت تحتفظ بنفوذها بوصفها جزءاً من الهيكل الاجتماعي وقتها.

الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988): أثرت الحرب العراقية الإيرانية بشكلٍ كبيرٍ في الطبقة الوسطى، إذ أدت إلى تراجع الاقتصاد الوطني وزيادة في نسبة البطالة. وعليه فالعديد من أعضاء الطبقة الوسطى فقدوا وظائفهم، بينما تعرضت قطاعات التعليم والصحة للتدهور. وكذلك حصل تدهور ملحوظ في مستوى المعيشة، وزادت الأعباء المالية على الأسر. وتزامنت هذه الظروف مع زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، مما أثر سلباً على الطبقة الوسطى التي كانت قد اعتادت على مستوى معيشي أعلى. ومع ذلك، استمرت هذه الطبقة في محاولة الحفاظ على هويتها ومكانتها في المجتمع.

فترة ما بعد الحرب (1988-2003): في هذه الفترة، أي ما بعد انتهاء الحرب، واجه العراق تحديات اقتصادية واجتماعية جديدة، بسبب العقوبات الدولية المفروضة على البلاد. وأدى انهيار الاقتصاد إلى تآكل الطبقة الوسطى بشكل ملحوظ، إذ انخفض مستوى التعليم والرعاية الصحية. وتزايد الفقر والبطالة، مما دفع العديد من أفراد الطبقة الوسطى إلى الانزلاق إلى الطبقات الدنيا. على الرغم من هذه الظروف الصعبة، بدأت بعض الشرائح من الطبقة الوسطى في البحث عن فرص جديدة، سواء من خلال الهجرة أو الانخراط في التجارة الصغيرة. فضلاً عن ذلك حصلت تطورات في أسواق جديدة نتيجة للظروف الاقتصادية، مما سمح لبعض أفراد الطبقة الوسطى بإعادة بناء حياتهم (الحيدري، 2022؛ حسن، 2015).

وبعد سقوط نظام البعث في 2003/4/9 واجهت الطبقة الوسطى مجموعة من التحديات كانت سبباً في ضعف دورها وعلى مختلف المستويات، وقد تمثلت هذه التحديات بقيام سلطة الائتلاف المؤقتة بتسريح أعداد كبيرة من منتسبي الوزارات (الدفاع، والإعلام، والمخابرات)، الأمر الذي أثر على معيشة هذه الفئات وأضعف دورها، وقد ازداد الأمر سوءاً من خلال انضمام هؤلاء المسرّحين إلى الجماعات المتطرفة وعملهم ضد النظام السياسي ما بعد 2003، ومن التحديات التي برزت في هذه الفترة ما يلي:

1-استهدفت سلطة الائتلاف عناصر الطبقة الوسطى من الصناعيين، عندما فتحت باب الاستيراد للمنتجات الخارجية من دون قيود، مما سبب تدهوراً كبيراً للمنتجات المحلية (عام، خاص، مختلط).

2-تراجع القطاع الزراعي والاعتماد على المنتجات الزراعية الخارجية، الامر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، مما أثر وبشكل كبير على الطبقة الوسطى بشكل خاص، والمجتمع العراقي بشكل عام.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3-ظهور طبقة من الأثرياء سايرت مصالح سلطة الائتلاف، من خلال عمليات التعاقد مع النظام السياسي الجديد الذي شابه الفساد الإداري والمالي. وكان القصد من هذه السياسات هو إفراغ العراق من الطبقة الوسطى اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً، ليصبح البلد غير قادرٍ على إنتاج طبقة وسطى مستنيرة، قادرة على بناء مجتمع ديمقراطي، من خلال تراجع مستويات التعليم، وارتفاع نسبة البطالة، وتحسين مستويات المعيشة لفئات اجتماعية محدودة، وارتفاع عدد اللاجئين العراقيين إلى الخارج، وتدهور الوضع الذي اسهم بركود الجانب الاقتصادي والزراعي والتجاري، وريعية الاقتصاد العراقي باعتماده على النفط وبنسبة 90% (حافظ ودايش، 2021، صفحة 199).

4-تطبيق سياسة الفوضى الخلاقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي هدفت بالأساس إلى إنهاء العراق (دولةً وشعباً) عبر تفكيك نسيجه الاجتماعي وضرب وحدته الوطنية (العزاوي، 2019، صفحة 196). فيمكن القول إن الطبقة الوسطى في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وإلى الآن لم تكن مستقرة وثابتة، وإن شهدت استقراراً فإن هذا الاستقرار نسبي لم يساعد هذه الطبقة في تأدية الدور المطلوب منها بوصفها بيضة القبان والوسط الذهبي والركن الأساسي لبناء الدولة العراقية المنشودة.

ثانياً: البطالة: تتربع البطالة على قمة المشكلات الاجتماعية التي يعانيها العراق في سعيه لإعادة بناء دولته المدنية المنشودة (محمد والمصري، 2017، الصفحات 11-12).

فقد كانت ولم تزل سبباً في عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل مستقر وثابت يستقر به حالهم، وبالنتيجة يستقر نظامهم السياسي (عامر، 2015، الصفحات 12-13).

وقد واجه العراق مشكلة البطالة منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب الحصار الذي فرضته منظمة الأمم المتحدة، وكذلك انخفاض الصادرات النفطية وقلة العوائد وشح العملة الصعبة، وانخفاض مشاريع التنمية، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وازدادت أزمة البطالة سوءاً بعد عام 2003 لأسباب عدة، منها: تعرض أغلب مرتكزات الاقتصاد العراقي للتدمير، وعدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن، وقصور النظام التعليمي (الجنابي وياس، 2010، الصفحات 49-52).

وذلك من خلال عدم مواءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، وضعف السياسات المالية والنقدية التي تحفز الإنتاج والإنتاجية وترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص، وكذلك التشبع الوظيفي الذي اضعف من قدرة الدولة على ايجاد فرص عمل في القطاع العام الحكومي، وارتفاع نسبة الداخلين لسوق العمل من العمال وانخفاض الطلب عليهم، والنظرة الدونية لبعض المهن (الدعمي وتقي، د.ت.، الصفحات 158-159).

فالبطالة بعد العام 2003 تركزت في الفئة العمرية (15-24) وهي فئة الشباب، إذ شكلت هذه الفئة (50.5%) من إجمالي العاطلين عن العمل، أي أن نصف العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب، ويلاحظ أيضاً أن نسبة الذكور العاطلين عن العمل في هذه الفئة أكثر من نسبتهم في الفئات الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة للإناث (الجنابي وياس، 2010، صفحة 68).

مما شكل حالة اغتراب لديهم، شكلت بطبيعة الحال تحدياً رئيسياً لبناء الدولة، لكون فئة الشباب تُعد الركيزة الأساسية لبناء الدولة العراقية (الدليمي، 2010، صفحة 341).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وكان لهذه البطالة أثر كبير على المستلزم الاجتماعي، إذ شكلت ولم تزل تشكل تحدياً رئيساً للمستلزم الاجتماعي المطلوب لإعادة بناء الدولة العراقية المدنية المنشودة، إذ لا يقتصر تأثير البطالة على الوضع المادي للفرد والأسرة والمجتمع المحلي فحسب، بل يتجاوز ذلك ليؤثر على الناحية الصحية، ومعدل الوفيات أيضاً، لا سيما أن آثارها تمتد لسنوات لاحقاً، هذا فضلاً عن كونها تمس القطاع الاقتصادي المحلي، وتؤثر سلباً بارتفاعها على مستوى الإنتاج المحلي. فقد ساهمت البطالة في عدم استقرار الوضع الأمني، إذ أدت إلى تفشي الكثير من الظواهر الدخيلة على العادات والتقاليد العريقة في المجتمع العراقي، كالتسرب من الدراسة، والتشرد، واستعطاء الأطفال والنساء في الطرقات والتقاطعات المرورية، وعمل الأطفال وممارسة الرذيلة، مما أضاف أعباء جديدة على الدولة والمجتمع في آن واحد، بهدف إعادة تأهيلهم ومنعهم من الممارسات غير المقبولة مجتمعياً، والتي أثرت بطبيعة الحال على اقتصاد البلاد الأمر الذي انعكس سلباً على بناء الدولة العراقية (كاظم، 2022، صفحة 461).

كما أن البطالة تُعد سبباً رئيساً لانضمام الكثيرين، ولاسيَّما الشباب، إلى التنظيمات الإرهابية، مما أثر على الاستقرار السياسي للبلاد، وهذا أمر متوقع لكون الاستقرار السياسي لأيّ بلدٍ مرهونٍ بتوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل (جاسم وآخرون، 2024، صفحة 28).

ثالثاً: الفقر: العراق كغيره أصابه الفقر، كونه ظاهرة عالمية، إذ شهد ظاهرة الفقر لفترات مختلفة من تاريخه منذ تأسيس دولته الحديثة. وقد اختلفت مؤشراته بين فترة وأخرى، مثل ارتفاع أسعار النفط في السبعينات وانعكاس ذلك إيجاباً على مستوى معيشة الفرد العراقي، حيث بلغت نسبة الفقراء آنذاك (خُمس السكان)، ولكن بسبب الحروب التي قادها (صدام حسين) مع إيران ارتفعت نسبة الفقراء إلى (27%) عام 1988، ثم جاءت فترة التسعينات التي شهد العراق خلالها تراجعاً وتدميراً على مختلف المستويات الاقتصادية والزراعية والصناعية، وتدمير للبنى التحتية والحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي فرضت بسبب غزو العراق الكويت عام 1990 حتى بلغت نسبة الفقراء في العراق (81%) عام 1993 (وهيب وفاضل، 2016، صفحة 43).

أما بعد 2003 فقد أشارت التحليلات إلى أن أغلب سكان العراق قريبون من خط الفقر، وهذا ما زاد من هشاشة أوضاعهم وجعلهم عرضة لتأثير الصدمة الاقتصادية، إذ تشير البيانات إلى انخفاض نسبة الفقر الوطني من (22.4%) سنة 2007 إلى (16%) سنة 2013، وفي سنة 2014 ارتفعت نسبة الفقر حتى بلغت (22.5%)، بسبب احتلال تنظيمات داعش الإرهابية لمساحات كبيرة من البلاد، ثم انخفضت نسبة الفقر سنة 2018 إذ بلغت (20.5%)، في حين أن عدد الفقراء لم ينخفض بل ارتفع من (6.648) مليون سنة 2007 إلى (7.370) مليون سنة 2018، وكذلك ارتفع عدد الفقراء سنة 2019 إلى (12.680) مليون شخص وبنسبة (31.7%)، بسبب ازدياد عدد السكان، وقد شهد العام 2020 ارتفاعاً أيضاً في نسبة الفقر، بسبب الأزمة المركبة (صحياً، اقتصادياً، سياسياً) التي أثرت على مستوى معيشة الأفراد، وبشكل خاص الذين يعملون في القطاع الخاص إذ بلغت نسبة الفقراء (26.7%)، وقد ارتفعت سنة 2021 إلى (29.6%) بسبب جائحة كورونا، وبذلك أصبح عدد الفقراء (12.271) مليون نسمة، مما شكل بطبيعة الحال تحدياً لبناء الدولة المدنية (حافظ ويونس، 2023، صفحة 94).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتجلت أبعاد الفقر في العراق التي أثرت مجتمعياً على عملية إعادة بناء الدولة في الآتي (رحيم، د.ت.، صفحة 280):

البُعد الصحي: تغطي الخدمات الصحية نسبة (33%) من سكان العراق البالغ عددهم تقريباً (46) مليون نسمة، أي أن نسبة (67%) من سكان العراق هم بدون خدمات صحية.

البُعد التعليمي: إن نسبة (60%) من سكان العراق يستفيدون من خدمات التعليم، أي أن (40%) من السكان بدون خدمات تعليمية، أي ما يقارب (16) مليون عراقي يفتقر للخدمات التعليمية.

البُعد المعيشي: يشمل مستوى المعيشة اللائق في العراق وفقاً للمعايير الدولية فقط (6%) من السكان، فيما يعاني (94%) منهم بصورة أو بأخرى من خلل كبير في مستوى المعيشة.

المطلب الثاني: ضعف قيم المواطنة، وغياب الثقافة السياسية الشاملة

في هذا المطلب سوف نتكلم عن التحديات الاجتماعية الثانوية لإعادة بناء الدولة في العراق ما بعد العام 2003.

أولاً: ضعف قيم المواطنة

بعد التغييرات التي شهدها العراق بعد العام 2003 برز مفهوم المواطنة إلى الساحة الاجتماعية العراقية، إذ تعد قضية المواطنة من أعقد المشكلات الاجتماعية التي عانتها الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921، إلا أن هذه الإشكالية (أي المواطنة) طرحت نفسها بقوة بعد العام 2003، إذ بالرغم من أن المواطنة بما فيها من حقوق وواجبات حظيت باهتمام الدستور العراقي لسنة 2005، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتعزيز قيم المواطنة والولاء الوطني، وذلك لضعف الوعي السياسي لدى النخبة السياسية، ونتيجة لذلك تعرض المفهوم لضبابية كبيرة لدى الشارع العراقي، فقد تعرضت **(المواطنة)** للتشويه والغموض والتحريف، بسبب الممارسات السياسية للنخبة الحاكمة، وكذلك تأثر مفهوم المواطنة بما تمخضت عنه سياسات الاحتلال الأمريكي من تعميق الخلافات بين أبناء الشعب العراقي بسبب فرض (التوافقية السياسية) (عجيل، 2016، الصفحات 119-121).

ومن ثَمَّ تراجعت الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية الأخرى: (القبلية، والقومية، والطائفية). إذ غُلّبت الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العليا للتعارض بينهما، وهو ما أدى بالتالي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وعزز الانتماء إلى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الموحدة مع إمكانية اتساع دائرة الانتماءات الفرعية إلى الخارج نحو دول أخرى تمثل الامتداد القومي أو الديني والطائفي لهذه الفئة أو تلك من فئات الشعب العراقي (سعدون، 2023، صفحة 80).

وبالتالي حصلت انتقالة كاملة في واقع المجتمع العراقي، ففي الوقت الذي كان يعاني الأخير من حالة التسلط والصهر والدمج القسري انتقل إلى حالة الانفلات والفوضى والتشرذم باسم الحرية والديمقراطية، كل ذلك جرى بفعل ضعف القانون وانهيار سلطة الدولة وتدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي لدى (الحاكم والمحكوم) على حد سواء، والاقتتال الطائفي، إلا أن الحكومات المتعاقبة كانت قد بذلت جهوداً كبيرة لتحسين الأوضاع المجتمعية، من وضع خطة فرض القانون والإجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة في تلك المرحلة على كل الأصعدة الأمنية والسياسية ومن ذلك تخصيص جهود وأموال كبيرة لإنجاز المصالحة الوطنية، إلا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أن استمرار حالة الفساد الإداري والمالي والمحسوبية والمنسوبية، وانتشارها كالنار في الهشيم داخل أروقة الدولة، أدى إلى تفاقم حالة الإحباط لدى المواطن العراقي وعمّق إضعاف روح المواطنة عنده، لغياب عنصر الثقة المطلوبة بين المحكوم والحاكم، وكذلك غيابها ما بين الأطراف السياسية نفسها، وانعكاس ذلك على المواطن، إذ تم تصنيف مواطني المجتمع العراقي إلى أربعة أصناف وعلى النحو الآتي (الشمري والعنبكي، 2015، الصفحات 11-15):

1- مواطنون من الدرجة الأولى لهم حقوق بل، وامتيازات فاحشة مقابل واجبات قليلة أو معدومة وأولئك هم المسؤولون الكبار في الدولة.

2- مواطنون يؤدون واجباتهم على أكمل وجه مقابل أدنى مستوى من الحقوق، وهم الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي.

3- مواطنون لهم حقوق ويؤدون واجباتهم على أكمل وجه، أي أن هناك نوعاً من التوازن النسبي بين الحقوق والواجبات.

4- مواطنون ليس لهم حقوق ولا يقومون بأية واجبات وهم العاطلون الذين لا يحصلون على عمل ولا يتوفر لهم سكن وحياتهم مهددة وكرامتهم ممتهنة. وبالنتيجة شكلت مسألة ضعف قيم المواطنة والولاء تحدياً كبيراً لإعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003، وتنبع خطورة مسألة ضعف قيم المواطنة من أنها مسألة ذات جانبين (اجتماعي وسياسي)، تتطلب معالجتها بذل جهود على مستويين: مستوى السلطة (الحاكم)، ومستوى الشعب (المحكوم).

ثانياً: غياب الثقافة السياسية المجتمعية

شهدت الثقافة السياسية غياباً ملحوظاً أثر وشكل تحدياً مجتمعياً كبيراً في إعادة بناء الدولة العراقية بعد العام 2003، من خلال ضعف الترابط بين أفراد الشعب، وعدم تغليب ثقافة الحوار والتعايش بينهم لحساب ثقافة التعصب والعنف، لأسباب عدة منها إرث الماضي وتنامي روح الاستبداد، والمواريث العشائرية البالية، وضعف دور الدولة، وضعف المشاركة السياسية، وضعف منظمات المجتمع المدني (الفتلاوي وكاشف الغطاء، 2020، صفحة 51).

فضلاً عن ذلك هنالك مجموعة من العوامل التي أثرت في تكوين الثقافة السياسية المجتمعية العراقية سلباً وكالآتي (بريسم، 2019، الصفحات 169-170):

1- القبيلة: كون المجتمع العراقي من المجتمعات ذات الطبيعة القبلية، وتأثير ذلك يتضح جلياً في توجه الأحزاب السياسية نحو شيوخ العشائر لكسب تأييدهم انتخابياً.

2- ثقافة التوافقية: التي رسخها النظام السياسي بعد العام 2003، وانعكاس ذلك على الثقافة المجتمعية.

3- مخلفات النظام الدكتاتوري قبل العام 2003: إذ أثرت بشكل كبير على طبيعة المشاركة السياسية، فقد عمل نظام الحزب الواحد على تسخير كل إمكاناته لغرس ثقافة الخضوع والطاعة والولاء للنظام السياسي، مما كرس في نفوس المواطنين ثقافة التبعية غير الراشدة.

4- ضعف دور الأسرة في ترسيخ ثقافة سياسية صالحة لدى الفرد، لافتقاد الأسرة نفسها للثقافة السياسية الصالحة (التي تصب في مصلحة النظام والشعب).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

5- عمل الأحزاب السياسية من خلال خطاباتها الدينية والقومية، على نشر ثقافة سياسية ضيقة الأفق لدى المواطن العراقي. كذلك الضعف الذي يعانيه النظام السياسي في العراق بعد العام 2005، المتمثل بعجزه عن حفظ كيان المجتمع وضمان وحدته الوطنية، فضلاً عن عدم قدرته على توفير مستلزمات الأمن الوطني، سببه الثقافة السياسية المجتمعية التقليدية التي ليس بمقدورها الاحتكام إلى معايير الكفاءة والمهنية التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الفاعلة الرسمية الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، مما أنتج ثقافة تقليدية أو بالأحرى أدى إلى استمرارها، وهنا نلاحظ أن التأثير متبادل بين السلطة والمجتمع (الحمراني، 2021، صفحة 536).

6- التخندق الثقافي: المتمثل بعدم إمكانية المثقف التنفس بحرية، ويعود ذلك لأسباب سياسية، مما حدّ من قدرة المثقف العراقي على توثيق صلته بشرائح المجتمع، واندفاع أغلب المثقفين إلى نشر ثقافة الجهة السياسية التي ينتمون إليها، مقابل عدم السماح للطرف المقابل بأخذ مساحته، الأمر الذي أدى إلى انخراط أغلب المثقفين تحت جناح السلطة مما أنتج (المثقف الوظيفي) (حافظ، 2016، صفحة 378).

المبحث الثاني

الآليات الاجتماعية لإعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003

إن عملية بناء أو إعادة بناء الدولة العراقية تتطلب الانطلاق من القاعدة إلى قمة الهرم وليس العكس، لكون الطبقة الاجتماعية انعكاساً ومرآة حقيقية للطبقة السياسية، وكذلك الطبقة السياسية تولد من رحم الطبقة الاجتماعية، والفيصل في نجاح أي نظام سياسي هو وضع جماهيره ووعيها، فقد واجهت الدولة العراقية بعد العام 2003 العديد من التحديات الاجتماعية، وقد تمثلت بضعف دور الطبقة الوسطى، والبطالة، والفقر، والمواريث العشائرية والأمية، في ظل هذا الواقع، تبرز أهمية دراسة الآليات الاجتماعية كأداة لإعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار المستدام، إذ تعد عملية بناء الدولة عملية معقدة ومركبة من عدة عناصر اجتماعية مكملة بعضها لبعض، حيث تحتاج هذه العملية إلى بذل جهود كبيرة، متمثلة بتفعيل دور الطبقة الوسطى، والقضاء على الفقر، والقضاء على البطالة، وإصلاح المواريث العشائرية، وهذا ما سوف نتناوله في مطلبين، ففي المطلب الأول سوف نتكلم عن تفعيل دور الطبقة الوسطى والقضاء على الفقر، أما المطلب الثاني فسوف نتكلم فيه عن القضاء على البطالة، وإصلاح المواريث العشائرية.

المطلب الأول: تفعيل دور الطبقة الوسطى، والقضاء على الفقر

في هذا المطلب سوف نتكلم عن أهم الآليات الاجتماعية المطلوبة، والمتمثلة بتفعيل دور الطبقة الوسطى، والقضاء على الفقر.

أولاً: تفعيل دور الطبقة الوسطى

إن إعادة تفعيل دور الطبقة الوسطى لا يمكن أن تكون بقرار سريع من جهة، ولا يمكن أن نترك هذا الأمر بزعم أن الزمن كفيل به من جهة أخرى (فياض، 2006، صفحة 10).

تتكون الطبقة الوسطى في العراق من شريحتين: **الشريحة الأولى** تضم أصحاب المهن والملكيات والتجارات الصغيرة والكبيرة، أما **الشريحة الثانية** فتضم المثقفين والمهنيين وخريجي الجامعات من محامين ومهندسين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وموظفين واطباء الذين يعملون في القطاع العام والقطاع الخاص، والمعروفين في علم الاجتماع (بذوي الياقات البيضاء) لتمييزهم عن ذوي الياقات الزرقاء من العمال، ومن هنا فإنه لكي يتم تفعيل دور الطبقة الوسطى لا بد من استهداف الشريحتين سالفتي الذكر (ليلة، 2012، الصفحات 91-92). والطبقة الوسطى في العراق لا بد أن تتوفر فيها المحددات الآتية (محمد، 2005، الصفحات 56-62):

محدد الدخل: يتفق الكثير من العلماء على تأكيد أهمية الدخل في تحديد الطبقة الوسطى والتعرف عليها، إذ يُعد (كارل ماركس) أول من أكد أهمية عامل الدخل في تحديد الطبقة الوسطى، وكذلك يتفق (ماكس فيبر) مع رأي (كارل ماركس) في اعتباره معياراً في تحديد طبقة ما. والطبقة الوسطى هنا يجب أن تكون طبقة وسطى (غنية)، أي لا ثراء فاحش ولا فقر مدقع.

محدد التعليم: يمكننا القول هنا إن أفراد الطبقة الوسطى يجب أن يكونوا على الأقل حاصلين على الشهادة الإعدادية.

محدد المهنة: المتمثل بالمهن سالفة الذكر، التي يجب أن يتمتع بها أفراد الطبقة، كأن تكون (موظفين، مزارعين، حرفيين، رجال أعمال، إلخ). ومن هنا يجب علينا بناء طبقة وسطى في العراق تتصف بالمحددات أعلاه. فمن الناحية الاقتصادية (محدد الدخل)، إن نمو الطبقة الوسطى يستلزم حياة اقتصادية متطورة، بإمكانها أن تنمي وتعزز مكانتها اقتصادياً بشكل واضح، من خلال تجاوز ريعية الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص، وانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي على الأقل في مجال الزراعة كون العراق يمتلك مقومات ذلك، مما ينعكس إيجابياً على المشهد الاجتماعي والسياسي، حيث إن هنالك ارتباطاً واضحاً عضوياً ومفصلياً بين الإنتلجنسيا والطبقة الوسطى، فكلما تطورت الطبقة الوسطى وانتعشت اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تطورت الإنتلجنسيا هي الأخرى لكون الأخيرة تشكل النسبة الأكبر من بنية الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي (بيت الحكمة، د.ت.).

أما من ناحية محدد التعليم، فيجب بناء طبقة وسطى متعلمة، وذلك يتطلب وضع سياسة عامة تعليمية ناجحة ومتطورة، تنعكس آثارها على أفراد هذه الطبقة. ولكن قبل التطرق إلى الآليات المطلوبة لبناء ووضع سياسة تعليمية ناجعة، سوف نتطرق إلى ركائز ومقومات محدد التعليم، التي أوردها الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة (34) (الدستور العراقي، 2005، المادة 34):

أولاً: التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.

ثالثاً: تشجيع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعاً: التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانون. هذا من الناحية النظرية.

أما من الناحية العملية فقد شهدت العملية التعليمية في العراق بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، تحولات كبيرة، وخاضت مستوياته تجارب لا تقل مرارة عن مفاصل حياة العراقيين الأخرى، وبعد (22 سنة) على تلك اللحظة، ما يزال التعليم في البلاد وعلى مختلف المستويات (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

الدراسات الاولية، الدراسات العليا) يعاني مشكلات هيكلية، مثل نقص التمويل والموارد، ونقص الملاكات التعليمية المؤهلة والمدربة، ونقص البنية التحتية الملائمة، مما وضع التعليم في العراق خارج التصنيفات العالمية، وخارج مؤشرات الجودة (العالم الجديد، د.ت.).

ومن هنا لا بد من اتخاذ إجراءات عملية لتنشئة مواطن صالح يسهم في بناء مؤسسات دولته، وهو ما يتوقف أساساً على تنشئته الاجتماعية والسياسية وتعليمه في مراحل نموه العمرية المختلفة بدءاً بمرحلة رياض الأطفال وانتهاءً بآخر مرحلة تعليمية، وذلك بزرع وترسيخ القيم الوطنية بوصفها مرحلةً أوليةً (جعفر، 2016، صفحة 184):

1-ترسيخ إيمان الطلبة بالوحدة الوطنية.

2- تعميق الإيمان بالروابط الوطنية بين أفراد المجتمع التي تشدهم إلى بناء وطنهم وامتهم وتجعلهم يلتحمون بآمالهم وآلامهم.

3-تمكينهم من إدراك أهمية الثروات البشرية والطبيعية في وطنهم وضرورة استثمارها وترشيدها لتحقيق التنمية وبناء الوطن.

4-التعريف بحقوق الإنسان والالتزام بتحقيقها. إضافة إلى ما تقدم يجب أن تكون هنالك إصلاحات لعملية التعليم في العراق تتمثل بالآتي:

أ- أن تعمل الحكومات العراقية على رفع ميزانية التعليم من 5.7% من الميزانية العامة للدولة إلى مستوى يتراوح بين (15%-18%) كما يحصل في الدول الإقليمية المجاورة لها، التي يمكن القول إنها تتمتع بنفس الظروف والاوضاع التي يعيشها العراق تقريباً.

ب- تعيين مستشارين تعليميين مختصين في مجال التعليم لدى السلطات وأصحاب القرار التعليمي، وليس مستشارين على أساس المحاصصة وإرضاء الخاسر انتخابياً.

ت- استقدام حملة شهادات (الماجستير والدكتوراه) ضمن برنامج الهجرة العكسية من خلال توطين هذه الكفاءات، ضمن عملية البحث عن العقول النيرة التي يمكن الارتكاز عليها لبناء الأجيال اللاحقة، وبشكل خاص أجيال الطبقة الوسطى التي يعتمد عليها في بناء الدولة، مما يوفر للدولة ملايين الدولارات من مصروفات الابتعاث أو ساعات العمل في الجامعات العراقية، وكذلك يساهم في وقف نزيف العملات الأجنبية إلى خارج البلاد (علي، د.ت.).

ث- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التعليم من خلال الانفتاح والتعامل معها خاصة الدول المانحة والمتقدمة، وكذلك التعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية المختصة في هذا المجال، وبشكل خاص منظمة اليونسكو، أضف إلى ذلك استلهام تجارب الدول الناهضة مجتمعياً وتعليمياً مثل ماليزيا، لكون ماليزيا تتمتع بخصوصية مجتمعية تشبه خصوصية المجتمع العراقي (حسين وتوما، 2009، صفحة 173).

أما ما يتعلق بمحدد المهنة بالنسبة لأفراد الطبقة الوسطى فيرتبط أيضاً كما أسلفنا باقتصاد يجب أن يتمتع بصفتين هما (الاستقرار، والتوازن بين الحقوق والواجبات)؛ فالاستقرار يعني أن يكون اقتصاداً ملبياً للاحتياجات الأساسية التي تحافظ على كرامة الإنسان، أما التوازن فيعني اقتصاداً مغادراً للعقم الإنتاجي والخصوبة الاستهلاكية التي تتصف بها معظم اقتصادات المنطقة (فياض، د.ت.أ، صفحة 253). وهكذا تنتج

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

لنا الطبقة الوسطى أفراداً بناة (أسطوات)، نجدهم في صنف رجالات الدولة لا رجالات السياسة، والمواطنية ثقافة لهم تفكيراً وسلوكاً، والمؤسساتية العصرية لا التقليدية هي أيضاً ثقافتهم تفكيراً وسلوكاً، والدولتية أيضاً ثقافتهم تفكيراً وسلوكاً، وجميعهم يتمتعون بصفات يعول عليها في بناء الدولة المدنية العراقية المنشودة، وهذه الصفات هي (فياض، د.ت.ب، الصفحات 167-168):

1-يتمتعون بثقافة التفاعل ويبتعدون عن ثقافة الانفعال.

2-يتمتعون بثقافة الاستقالة لا ثقافة الاستطالة.

3-يتمتعون بثقافة المعارضة (أي يمكن أن يكون معارضاً وكذلك يقبل من يعارضه)، لا ثقافة احتكار السلطة والاستبداد بالرأي.

4-يعتمدون على سياسة الأولويات في حل المشاكل والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

5-ثقافة التسويات والترضيات لا ثقافة الحسم والتصفيات بمختلف أشكالها، إذ إن ثقافة الحوار هي السمة البارزة عندهم.

6-تغليب النزعة الفردية على النزعة الجماعية والنزعة العقلانية على النزعة غير العقلانية والنزعة العلمانية على النزعة اللاعلمانية.

7-يفهمون المعرقلات المعوقة لعملية بناء الدولة ويعملون على حلها، وهذه المعوقات هي (العجز الخدمي، العوز التشريعي، العوق المؤسساتي، العقم الإنتاجي، العبث بالمال العام، المحاصصة، الفساد).

8-ثقافة بناء جسور التواصل مع مختلف الأطراف السياسية بغض النظر عن أيديولوجيتها أو ديانتها أو مذهبها، لأن بناء الدولة عندهم يعتمد على مبدأ المواطنية، والهوية الوطنية عندهم هي هوية البلاد، إذ لا علو للهوية الفرعية على الهوية الوطنية.

ثانياً: القضاء على الفقر

تُعد ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية أصابت معظم دول العالم وبشكل خاص الدول النامية أو دول الجنوب ومنها العراق، إذ نتيجة للظروف والصعوبات التي مر بها العراق قبل العام 2003 وبعده، وما رافقها من عنف وحرمان، انتشرت ظاهرة الفقر والحرمان، فقد بلغت نسبة الأفراد في العراق الذين يعيشون تحت خط الفقر (23%) في العام 2009 بحسب تقديرات وزارة التخطيط وهم غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية وغير الغذائية، وبحسب مسوح ميزانية الأسرة أظهرت النتائج أن نسبة الفقر المدقع في العام 2003 كانت (11%)، أما الفقر المطلق فقد بلغ (43%)، أي أن نحو نصف السكان العراقيين يعانون عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية، وفي السنوات اللاحقة، بالرغم من عدم قيام الحكومات العراقية بقياس الفقر بشكل منظم، إلا أن نسبة الفقر قد ارتفعت إلى (38%) في العام 2014، وكانت العوائل النازحة من المحافظات الغربية للبلاد الأكثر تأثراً في السنوات اللاحقة للعام 2014 (الشمري، 2022، صفحة 95).

وقد وُضعت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العام 2012 التي اعتمدتها وزارة التخطيط، عبر تشكيل لجنة وطنية رأسها وكيل وزير التخطيط وضمت ممثلين عن بقية الوزارات والجهات الأخرى ذات العلاقة، لتكون برنامجاً شاملاً للإصلاحات المالية والاقتصادية. وقبلها وُضعت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

الفقر في العام 2009، وقد سعت الاستراتيجيتان أعلاه إلى تخفيف الفقر من خلال استهداف ستة ميادين هي كالآتي (العبادي، 2018، الصفحات 104-105):

1- **رفع نسبة أجور العاملين:** من خلال زيادة فرص العمل للفقراء لزيادة انتاجيتهم، وضمان حصولهم على أجر منصف والقضاء على البطالة.

2- **تحسين المستوى الصحي:** وذلك من خلال توفير الخدمات الصحية المحسّنة لوضع الفقراء، والمعززة للخدمات الصحية الاولية في المناطق الفقيرة، إذ تم تخصيص (122.5) مليار دينار لوزارة الصحة، ومن ثَمَّ تم وضع برنامج حكومي لإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي.

3- **رفع مستوى التعليم للفقراء:** من خلال بناء المدارس في القرى والاحياء الفقيرة وإزالة المدارس الطينية، وذلك من خلال تخصيص (140) مليار دينار.

4- **توفير سكن للفقراء:** من خلال توفير سكن ملائم للفقراء، وحلّ المشكلات التي تعمق الحرمان البيئي الذي يعانيه الفرد العراقي، وذلك بتخصيص (10) مليارات دينار وبالتعاون مع وزارة الإعمار والإسكان من أجل بناء مجمعات سكنية للفقراء.

5- **توفير الحماية الاجتماعية للفقراء:** الفقر في العراق يمثل حالة تراكمية تأثر بها المواطن العراقي نتيجة سنوات من الحرمان والحصار الاقتصادي والحروب والتهجير القسري مما تطلب وضع برامج واقعية تستهدف المستحقين.

6- **تمكين المرأة عملياً:** وذلك بإتاحة الفرصة للمرأة من أجل الحصول على فرص العمل المناسبة لها، وتقليل التفاوت بينها وبين الرجل. ونتيجة لذلك احتلت استراتيجية التخفيف من الفقر مكانة في سلم برامج الحكومات التي حكمت العراق وبشكل خاص بعد العام 2012، مما انعكس على منحنى التخصيصات لمشاريع وأنشطة التخفيف من الفقر، إذ بدأ التخصيص من الموازنة الاستثمارية لعام 2012 بحوالي 445 مليار دينار ليتصاعد المبلغ المخصص في موازنة العام 2013 إلى نحو 605 مليار دينار ومن ثم ارتفاعه في العام 2014 إلى 735 مليار دينار لمشاريع وأنشطة تكافح الفقر في العراق، وفي إطار استعراض مشاريع وأنشطة تخفيف الفقر من موازنة 2013 ضمن المبلغ 605 مليارات دينار الذي تم توزيعه ليشمل جميع محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان بمبلغ 319 مليار دينار أي بنسبة (53%) في حين تم تخصيص 286 مليار دينار أي بنسبة (47%) للوزارات التي على تماس مباشر مع أبعاد الفقر وتداخلاته مثل (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والبلديات، والإسكان والإعمار) (موسى، 2017، صفحة 59).

ولكن هذه الاستراتيجيات لم يكن لها إلا وجود طفيف على ارض الواقع، مما أدى إلى انهيار الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل المحدود (الشمري والفتلي، 2011، صفحة 148).

مما يتطلب اتباع آليات حقيقية للقضاء على ظاهرة الفقر أو على الأقل التخفيف من حدتها، وذلك من خلال اتباع الخطوات الاتية:

أ- وضع مسودة استراتيجية يكون هدفها الرئيس (واضح المعالم) مكافحة الفقر من خلال ايجاد فرص عمل ومواجهة للبطالة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

ب- يجب أن تكون الاستراتيجية ملائمة لتقاليد وأعراف المجتمع العراقي وأفراده، وإمكانات موارده البشرية، كون ذلك يُعد ركيزة أساسية في نجاح الاستراتيجية.

ت- إجراء مسح حقيقي والكشف عن أعمال المستفيدين من رواتب الإعانة الاجتماعية، لكون فئة غير قليلة من مستفيدي الرعاية الاجتماعية غير مستحقين، بل إن بعضهم (تجار) وحتى أصحاب شركات، مما يتطلب إقصاءهم وإرجاع الأموال المأخوذة من قبلهم.

ث- دعوة جميع منظمات المجتمع المدني للمساهمة الفاعلة مع المؤسسات الرسمية للدولة من أجل القضاء على الفقر (حمود ومحمد، 2018، الصفحات 26-28).

ج- التوسع في الخطط التنموية وبشكل خاص في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً (الأمن الغذائي). ومن أجل إنجاح استراتيجية وخطط مكافحة الفقر لا بد من إنشاء جهة غير مرتبطة بوزارة يكون هدفها وفلسفة وجودها مكافحة الفقر والبطالة.

ح- تمويل المشاريع الصغيرة، وتوجيه المصارف بزيادة نسبة الأموال المخصصة لتمويل تلك المشاريع (جمعة وعلي، 2023، صفحة 16).

خ- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة على المستوى العالمي وبشكل خاص (ماليزيا – الصين – سنغافورة). إن إنجاح استراتيجية مكافحة الفقر لا يتعلق فقط بفعاليتها، بل بإشراك الفقراء أنفسهم فيها.

د- استعمال الأساليب الإحصائية المتطورة والاعتماد على ملاكات ذات خبرة ميدانية في جمع بيانات الفقراء. أضف إلى ذلك ضرورة توافر مبدأ الأمانة والنزاهة عند العاملين في العملية الإحصائية، تلافياً لعملية التزوير والمجاملات التي قد تحدث في عملية جمع البيانات (عباس وكاظم، 2021، الصفحات 609-610).

وكما ذكرنا سلفاً في النقطة الثالثة من آليات القضاء على الفقر أو تخفيفه، فإنه يجب تفعيل دور الرقابة والتدقيق وإعادة النظر بالفئات المستهدفة، لأن هذه الحالة سببت وتسبب استنزافاً كبيراً لخزينة الدولة وأموالها (جمعة وعلي، 2023، صفحة 15).

ذ- المواءمة بين السياسات الاقتصادية الكلية ووضع أهداف ذات أولوية التي تسهم في رفع معدلات النمو وتوفير فرص العمل، لتمكين الطبقات الفقيرة من الحصول على مستحقاتها المتمثلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ر- إعادة هيكلة أدوات السياسة الاقتصادية وبشكل خاص الإنفاق العام لدعم الفئات الفقيرة، وذلك بتوفير التعليم والخدمات الصحية وأساسيات البنى التحتية والمياه الصالحة للشرب.

ز- إصلاح الخلل الرئيس في مؤسسات الدولة المتمثل بالفساد المالي والإداري، كون ذلك يؤدي إلى ترشيد السياسات الاقتصادية وتوفير متطلبات التنمية (شلال والهيتي، 2018، الصفحات 35-36).

س- أهمية اختيار القيادات الإدارية الكفوءة لضمان ركيزة أساسية في مكافحة الفقر متمثلة في عدالة توزيع الدخل.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

ش- ضرورة استفادة العراق من خبراء الأمم المتحدة وبرامجهم المتمثلة بالتنمية ومكافحة الفقر (الدباش وآخرون، د.ت.، صفحة 53).

ف- تفعيل التعليم الإلزامي ورفعه وربطه باحتياجات سوق العمل مع التركيز على الرقابة والتقييم الدائم للعملية التعليمية.

ق- توسيع برامج الإقراض للأنشطة والمشاريع المنتجة وبفوائد بسيطة أو بدون فوائد للطبقات الفقيرة الحقيقية، وإجراء إحصاءات دقيقة للمستفيدين منها ومدى قدرة هذه العملية على معالجة إشكالية الفقر (حافظ ويونس، 2023، صفحة 103).

المطلب الثاني: معالجة ظاهرة البطالة

في هذا المطلب سوف نتكلم عن آلية يمكن عدّها رئيسة في تقويم المستلزم الاجتماعي لإعادة بناء الدولة في العراق، والمتمثلة بمعالجة ظاهرة البطالة.

إذ تُعد البطالة كما أسلفنا مشكلة وتحدياً اجتماعياً رئيساً لإعادة بناء الدولة في العراق، أثرت ولا تزال تؤثر على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وبشكل خاص الاجتماعية منها، فالعراق تفاقمت فيه مشكلة البطالة لا سيما في فترة الحصار الاقتصادي، فقلة الصادرات النفطية وضعف العوائد وشح العملة الصعبة وتعطل الكثير من مشاريع التنمية أدت إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وقد تفاقمت الأزمة بعد العام 2003، بسبب تعرض مرتكزات الاقتصاد العراقي إلى التدمير، وحل المحتل الأمريكي للوزارات وتسريح العاملين فيها (الجنابي وياس، 2010، صفحة 50).

وبرغم تبني العديد من الحكومات التي حكمت العراق بعد العام 2003 في برامجها آليات لمكافحة البطالة، تمثلت بما يلي (صالح، م. ع.، 2023، صفحة 7):

أ- العمل على تهيئة فرص عمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص، وإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة وتوفير قروض ميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها، كما ينبغي مراعاة المسألة الرقابية في إعطاء القروض، إذ شهدت مسألة القروض تحايلاً من قبل الكثير من المواطنين بادعائهم افتتاح مشاريع، إلا أنها واقعاً مشاريع وهمية.

ب- تأسيس صندوق للإعمار وتنمية المحافظات الأكثر فقراً وبشكل خاص المحافظات الجنوبية، وتحسين جودة الخدمات فيها، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل للشباب العاطلين فيها.

ت- لعمل على تشريع قانون للتقاعد والضمان للعاملين في القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه أسوة ببقية الدول المتقدمة.

ث- توسيع دور القطاع الصناعي ودعمه مالياً، من أجل الدخول في صناعات متطورة ذات قيمة عالية.

ج- إعادة صياغة السياسات الخاصة بالاستثمار وكذلك مراجعة القوانين الخاصة به، لجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار، فضلاً عن منح المستثمرين العراقيين تسهيلات وقروض ميسرة، وتشديد مبدأ الرقابة في قضية القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع الصغيرة، فالواقع العراقي يشهد تحايلاً كبيراً من قبل بعض فئات المجتمع في عملية القروض الممنوحة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

ح- تعزيز مساهمة القطاع الزراعي والخدمات والصحة والتعليم في الناتج المحلي الاجمالي، ومنح القطاع الخاص الدور الأكبر في إنشاء المدن الصناعية، وزيادة نسبة الاستثمار في المحافظات وبشكل خاص المحافظات الأكثر فقراً. إلا أنها لم تجدِ نفعاً، ولم تكن لها انعكاسات حقيقية على الواقع الاجتماعي للعاطلين عن العمل، مما فاقم من حدة هذه الأزمة، وهذا ما يتطلب وضع العديد من الآليات لمكافحة هذه الظاهرة لغرض إعادة بناء الدولة العراقية المدنية المنشودة، وهذه الآليات هي:

أ- الاهتمام بالاستثمار من خلال تخصيص 50% من موارد النفط للاستثمار، فضلاً عن استثمار 35% من واردات الدخل الوطني.

ب- الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وبشكل خاص القطاع الزراعي من خلال توفير كل ما يتطلبه الفلاح من دعم لوجستي وتسهيلات وقروض مالية، كون قطاع الزراعة يمكن أن يسهم في تشغيل 30% من العاطلين عن العمل.

ت- الاهتمام بالصناعات الصغيرة كونها تسهم أيضاً في تشغيل نسب كبيرة من العاطلين عن العمل كما هو الحال في فرنسا وكندا، إذ تساهم الصناعات الصغيرة في هذه البلدان بتشغيل 70% من العاطلين عن العمل (حسين والشرع، 2020، صفحة 290).

ث- المساهمة الفعالة من قبل منظمات المجتمع المدني في إجراء المسوحات للعاطلين عن العمل بمعية الحكومة، وإجراء ندوات وورش تثقيفية لهم.

ج- الابتعاد عن السياسة الذكورية في التوظيف من خلال إعطاء الدور الحقيقي والمناسب للمرأة في مختلف مجالات العمل التي تناسبها (الدعمي وتقي، د.ت.، صفحة 176).

ح- ضرورة تركيز الحكومة على ترشيد النفقات العامة من خلال التركيز على القطاعات المنتجة والمشغلة للعاطلين في الوقت نفسه، فهذا بدوره سوف يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

خ- زيادة النفقات العامة الاستثمارية الموجهة للقطاعات المنتجة، كون ذلك يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

د- ترك المشاريع غير المنتجة كما أسلفنا واختيار المشاريع المنتجة وذات النفقة الأقل (أي إنتاج أكبر بنفقة أقل).

ذ- ضرورة قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإنشاء قناة فضائية خاصة بها (عبد، 2019، صفحة 157).

ر- اعتماد الاقتصاد الأخضر الزراعي بوصفه وسيلةً لخفض البطالة، وذلك كونه يوفر الكثير من فرص العمل في مجال التنمية الريفية والزراعة العضوية (أحمد وعبدال، 2022، صفحة 148).

ز- ترك سياسة اقتصاد السوق، كون ذلك يفاقم من مشكلة البطالة، إذ يمكننا القول إن الابتعاد عن النظام الاقتصادي الإسلامي هو وراء كل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها العراق ومنها البطالة (صالح، أ. ع.، 2023، صفحة 57).

س- الاعتماد على الأيدي العاملة المحلية، والتقليل من الاعتماد على العمالة الخارجية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ش- فتح الصناعات القديمة من خلال إعادة تأهيل المصانع الخاصة بها، كونها يمكن أن تضم مجموعة كبيرة من الأيدي العاملة (بشار، 2021، الصفحات 88-89).

ص-استحداث غرفة عمليات لإدارة برنامج وطني ينسق بين مختلف الوزارات من أجل خلق فرص عمل ملائمة للعاطلين عن العمل، مما يحقق العدالة بينهم (كاظم، 2022، الصفحات 462-463).

ض- معرفة حجم العمالة التي يحتاج إليها القطاعان العام والخاص، وقبل ذلك يجب تهيئة هؤلاء العمال وتدريبهم وإكسابهم المهارات الفنية المطلوبة.

ط- تأكيداً على ما سبق من ضرورة دعم المشروعات الصغيرة، فإنه يجب تشريع قانون تنمية المشاريع الصغيرة.

ظ- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص كونه يمثل ملاذاً مستقبلياً للأيدي العاملة، وبشكل خاص بعد حصول حالة من الإشباع الوظيفي في القطاع العام، بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على حكم العراق، من خلال عسكرة المجتمع، وإشعار المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر أن الحال الأمثل للعيش الكريم هو الوظيفة العامة فقط (حسين، 2012، صفحة 105).

ف- الاهتمام بتوفير الخدمات الضرورية للفقراء في المناطق التي يسكنونها، لتحسين ظروفهم المعيشية، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبخلاف ذلك تتحول هذه المناطق إلى بؤرٍ إجرامية (الشبيلي والعبيدي، 2012، صفحة 78).

ق- النهوض بواقع طلبة الجامعات والارتقاء بمستواهم الصحي والاقتصادي والثقافي والخدمي.

ك- ضرورة إجراء دراسة لإيجاد العلاقة بين البطالة والقلق النفسي للمواطن، وما سيتركه من آثار مدمرة على سلوكياته مثل (المخدرات، والإدمان على الكحول).

ل- إجراء دراسة عن علاقة البطالة بمتغيرات أخرى مثل الاكتئاب والتشاؤم النفسي، كونها متغيرات تتعلق بالروابط الاجتماعية ما بين الأفراد (شمارة وطلاك، 2020، صفحة 16).

م- ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بصورة صحيحة وانفاقه بصورة مدروسة على وفق المتطلبات الحقيقية للاقتصاد وبعيداً عن كل أوجه الهدر والضياع.

ن- ايجاد توافق بين رأس المال البشري والمادي، كون الموارد المالية غير كافية وحدها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنميته، مما يتطلب الاهتمام الكبير برأس المال البشري.

هـ- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية العولمة، فضلاً عن التعرف على سلبيات ذلك وإيجابياته.

و- الاعتماد على السبل الاقتصادية البحتة للتخلص من البطالة بأشكالها كافة، وبشكل خاص البطالة المقنعة.

ي- رفع المدخرات المحلية وتقليل الفجوة بين الاستهلاك والادخار، كون مدخرات العراق متذبذبة لاعتمادها على النفط، وتقليل المديونية والاقراض الخارجي، وكذلك الاستفادة من التجارب الماضية، ووضع آلية للسياسة التجارية والحد من سياسة الإغراق، وبالتالي تحقيق اقتصاد مستقر ومتوازن (محمد وهاشم، 2019، الصفحات 201-204).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

الخاتمة

من خلال بحثنا تبين لنا أن الحالة العراقية حالة استثنائية بين المجتمعات المتنوعة، ذلك أن الكثير من المجتمعات المتنوعة ذات اندماجٍ وتجانسٍ عالٍ كما في العديد من دول العالم، إلا أن الدولة العراقية منذ تأسيسها تعاني العديد من الأزمات منها أزمة الاندماج الوطني، وأزمة الهوية الوطنية وضعف دور الطبقة الوسطى وانتشار القيم القبلية والعشائرية السلبية، مما شكل ولم يزل سبباً ومعوقاً لبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، إذ بالرغم من السياسات التي وضعتها الأنظمة السياسية والحكومات التي حكمت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921 إلى الوقت الحالي، إلا أنها اصطدمت بعدة معوقات منها الاجتماعية، مما يتطلب وضع العديد من الآليات الاجتماعية لمعالجة المعوقات أعلاه.

أولاً: الاستنتاجات

1- تتميز الدولة العراقية بالتنوع والتعدد، السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما انعكس سلباً على بناء الدولة بدلاً من أن يكون هذا التنوع بكل أشكاله إيجابياً.

2- إنَّ العراق ليس دولة مكتملة (تامة التكوين)، وإنما هو مشروع دولة في طور التكوين والبناء منذ تأسيس الدولة العراقية وإلى الآن.

3- إنَّ عملية بناء الدولة المدنية الحديثة في العراق تتطلب اكتمال عملية البناء والتطوير بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4- شهد العراق بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 نشأة الديمقراطية بعد عقود طويلة من الحكم الاستبدادي، التي أورثتها مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية شائكة، فالعراق يفتقد إلى تقاليد المجتمع المدني الحديث.

5- تعد مشكلة ضعف الثقة بين الحاكم والمحكوم في العراق سبباً رئيساً في إفشال عملية إعادة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003.

ثانياً: التوصيات

1- العمل على إلغاء ثقافة الخضوع، وتحجيم الثقافة الأبوية، وذلك من خلال نشر ثقافة المشاركة السياسية، وتفعيل ثقافة حب الوطن، على حساب جميع الولاءات الفرعية وليس العكس.

2- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في عملية بناء الدولة.

3- مغادرة الديمقراطية الطائفية وعدم تأييدها ومكافحة الفقر والبطالة.

4- مكافحة الفساد المالي والإداري عبر تفعيل هيئات الضبط الإداري.

5- مكافحة الأمية وتعزيز الثقافة السياسية.

6- إجراء تعديلات دستورية ضامنة لاقتلاع المحاصصة السياسية من جذورها لما لهذه المحاصصة من أثر سلبي على المجتمع.

المراجع

1. أحمد، سيف شهاب، وعبدال، أعياد عبد الرضا. (2022). انعكاسات تطبيق الاقتصاد الأخضر في قطاع الزراعة على مشكلتي البطالة والفقر في العراق. *مجلة البحوث الجغرافية*، *1* (35).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2. بريسم، كمال صبار. (2019). *الثقافة السياسية وانعكاسها على ممارسة الحقوق السياسية في العراق بعد العام 2005* [رسالة ماجستير]. كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى.
3. بشار، دانيال محسن. (2021). التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي ومؤشرات البطالة في العراق. *مجلة كلية الإسراء الجامعية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 5*(3).
4. بيت الحكمة. (د.ت.). *الطبقة الوسطى في العراق ودورها في التكوين التاريخي المعاصر* (مجموعة باحثين). baytalhikma.iq (تاريخ الزيارة: 2024/12/26).
5. جاسم، أنس علي، وأحمد، سجاد محمد، وآخرون. (2024). دور البطالة في التأثير على المعيشة في العراق (دراسة إحصائية على معدل البطالة في المجتمع العراقي). *مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 3*(2).
6. جعفر، إيلاف حسن. (2016). *السياسة التعليمية والتنشئة السياسية في العراق بعد العام 2003* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
7. جمعة، عبد الرحمن عبيد، وعلي، وسام مجيد. (2023). تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (2007-2020). *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 15*(2).
8. الجنابي، هيثم عبد القادر، وياس، أسماء خضير. (2010). واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها. *مجلة كلية التراث الجامعة*، (8).
9. حافظ، حنان يونس، ويونس، عبد الزهرة فيصل. (2023). واقع الفقر في العراق (التحديات والمقترحات). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، (76).
10. حافظ، عبد العظيم جبر. (2016). الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية. *لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية*، (21).
11. حافظ، عبد العظيم جبر، ودايش، جاسم محمد. (2021). الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي في العراق بعد عام 2003. *مجلة القضايا السياسية*، (65).
12. حسن، حميد فاضل. (2015). التأسيسات الفكرية للطبقة الوسطى (العراق أنموذجاً). *مجلة العلوم السياسية*، (50).
13. حسين، باسمة علوان، وتوما، فؤاد. (2009). تطور التعليم في العراق. *مجلة الدراسات التربوية، 2*(6).
14. حسين، عبد الأمير ناصر، والشرع، رحيم كاظم حسن. (2020). البطالة في العراق: الآثار والمعالجات (دراسة تحليلية). *مجلة الإدارة والاقتصاد، 9*(35).
15. حسين، عيادة سعيد. (2012). البطالة في الاقتصاد العراقي (أسبابها وسبل معالجتها). *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4*(8).
16. الحمراني، رحيم إبراهيم. (2021). أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 2*(60).
17. حمود، هناء عبد الغفار، ومحمد، أثير عبد الخالق. (2018). تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق. *مجلة الإدارة والاقتصاد، 43*(117).
18. الحيدري، إبراهيم. (د.ت.). *أفكار أولية حول نمو الطبقة الوسطى وضمورها في العراق*. شبكة الاقتصاديين العراقيين. http://iraqieconomists.net/ar/ (تاريخ الزيارة: 2024/10/7).
19. الحيدري، إبراهيم. (2022). *الطبقة الوسطى في العراق (نشوؤها، نموها، ضمورها)* (ط1). مكتبة عدنان للنشر والتوزيع.
20. الدباش، عبد الله حمد، وكاظم، فارس عبد الله، وآخرون. (د.ت.). دور السياسات الاقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر (دراسة تقويمية تحليلية في عينة من الدول العربية لعام 2012). *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 1*(7).
21. الدعمي، هدى زوير، وتقي، أحمد باهض. (د.ت.). البطالة في العراق (الواقع والآثار المترتبة عليها). *المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 4*(14).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

22. الدليمي، مؤيد منفي. (2010). المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية*، (2).
23. رحيم، ورقاء محمد. (د.ت.). [مرجع أُحيل إليه بـ«مصدر سبق ذكره» دون ذكر بياناته الكاملة في الأصل].
24. سعدون، حيدر قحطان. (2023). المواطنة والأمن الإنساني في العراق بعد العام 2003 (الأبعاد والتحديات الأمنية). *مجلة قضايا سياسية*، (73).
25. الشبيلي، أحمد جاسم مطرود، والعبيدي، سلمان فوزي عبد. (2012). البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة (دراسة نظرية تحليلية). *مجلة العلوم الإنسانية، 1*(10). كلية التربية صفي الدين الحلي.
26. شلال، عمار عبد الهلال، والهيتي، أحمد حسين علي. (2018). قياس وتحليل بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها مع نسبة الفقر في العراق. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10*(23).
27. شمارة، جمال عبيس، وطلاك، مدين نوري. (2020). قلق البطالة لدى طلبة الجامعة. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 10*(3).
28. الشمري، عبد الحسن عصفور. (2022). *أزمة التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003* (ط1). دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.
29. الشمري، ناظم نواف، والعنبكي، طه حميد حسن. (2015). أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها. *المجلة السياسية والدولية*، (26-27).
30. الشمري، هاشم، والفتلي، إيثار. (2011). *الفساد المالي والإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية* (ط1). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
31. صالح، أنس علي. (2023). أهمية منحنى فيليبس في دراسة البطالة. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 30*(1).
32. صالح، محمد عبد. (2023). *البطالة في العراق: بين واقع وأولويات البرنامج الوزاري*. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
33. العالم الجديد. (د.ت.). *التعليم في العراق: 20 عاماً من الانهيار*. https://al-aalem.com (تاريخ الزيارة: 2025/1/1).
34. عامر، طارق عبد الرؤوف. (2015). *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع* (ط2). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
35. العبادي، علي قاسم جبار. (2018). *الفقر والحرمان وأثره على الأمن الإنساني في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية.
36. عباس، ليث زيد، وكاظم، أحمد عباس. (2021). السياسات التخطيطية العامة وأثرها في مكافحة الفقر (دراسة مقارنة لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وماليزيا). *مجلة الآداب*، (136).
37. عبد، مهند خميس. (2019). فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 11*(24).
38. عجيل، عماد وكاع. (2016). المواطنة في العراق بعد 2003 (دراسة في الأسباب والتحديات). *مجلة تكريت للعلوم السياسية، 3*(8).
39. العزاوي، دهام محمد. (2019). الطبقة الوسطى ودورها في الوحدة الوطنية في العراق (قراءة نقدية لمرحلة ما بعد 2003). *مجلة القضايا السياسية*، (58).
40. علي، شادي. (د.ت.). *تطوير التعليم ما قبل الجامعي في العراق (آفاق وحلول في ضوء التجارب الدولية)*. books.google.iq (تاريخ الزيارة: 2025/1/2).
41. الفتلاوي، ماجد محي، وكاشف الغطاء، صادق صالح. (2020). آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام 2003. *مجلة المعهد*، 1(0)، 41-66. معهد العلمين للدراسات العليا.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260343

42. فياض، عامر حسن. (د.ت.أ). *العراق وحلم الدولة: أسئلة أسيرة وأجوبة حرة* [بيانات النشر غير مذكورة في الأصل].
43. فياض، عامر حسن. (د.ت.ب). *عقلنة السياسة وترشيد الساسة (مقتربات في هندسة بناء دولة العراق المعاصر)* [بيانات النشر غير مذكورة في الأصل].
44. فياض، عامر حسن. (2006). أفكار في أطروحة هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق. *مجلة الدراسات الدولية*، (31-32).
45. كاظم، رائد جواد. (2022). البطالة في العراق (الأسباب، الآثار، المعالجات). *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 22*(4).
46. الكتوت، فهمي. (2021). *البنى الاجتماعية الأردنية وتداعيات السياسات الاقتصادية* (ط1). الآن ناشرون وموزعون.
47. ليلة، علي. (2012). *الأمن القومي العربي في عصر العولمة (تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة)* (ط2). مكتبة الأنجلو المصرية.
48. محمد، طارق عبد الرؤوف، والمصري، إيهاب عيسى. (2017). *البطالة (مفهومها، أسبابها، خصائصها)* (ط1). دار العلوم للنشر والتوزيع.
49. محمد، عبير عقيل. (2005). *الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك.
50. محمد، هند غانم، وهاشم، حنان عبد الخضر. (2019). الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994-2010. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، (51).
51. موسى، عبد المطلب عبد المهدي. (2017). *ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الأسباب وسبل المواجهة)* (ط1). دار غيداء للنشر والتوزيع.
52. وهيب، بشرى علي، وفاضل، سجى. (2016). الفقر في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجته. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، (51).
53. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0